مؤسسة صرح العطاء
للتنمية المستدامة

مجلة
صوت المجتمع المدني

من أجل مجتمع مدني فاعل
مـن أجل تنمية مستدامة

العدد الرابع - تشرين الأول 2026 | مجلة دورية شهرية



ملف العدد

المرأة شريك أساسي في التنمية والسلام والازدهار

دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها

تقرير خاص

بين مطرقة السياسة النقدية وسندان السوق...

ارتفاع الدولار وسبل معالجته

ركن المعرفة

الذكاء الاصطناعي ... فرص وتحديات

كيف نصنع مستقبلاً أكثر توازناً؟

قضايا المجتمع المدني

أهمية تعديل قانون المنظمات غير الحكومية

نحو إطار قانوني أكثر مواكبة للعمل المدني

مبادرات ومنظمات

قصص نجاح من الميدان

مبادرات تعزز قدرات الشباب والمرأة وتبني مجتمعات أكثر أمناً واستدامة

المرأة شريك أساسي في التنمية والسلام والإزدهار

معاً نحو مجتمع أكثر عدالة وشمولاً

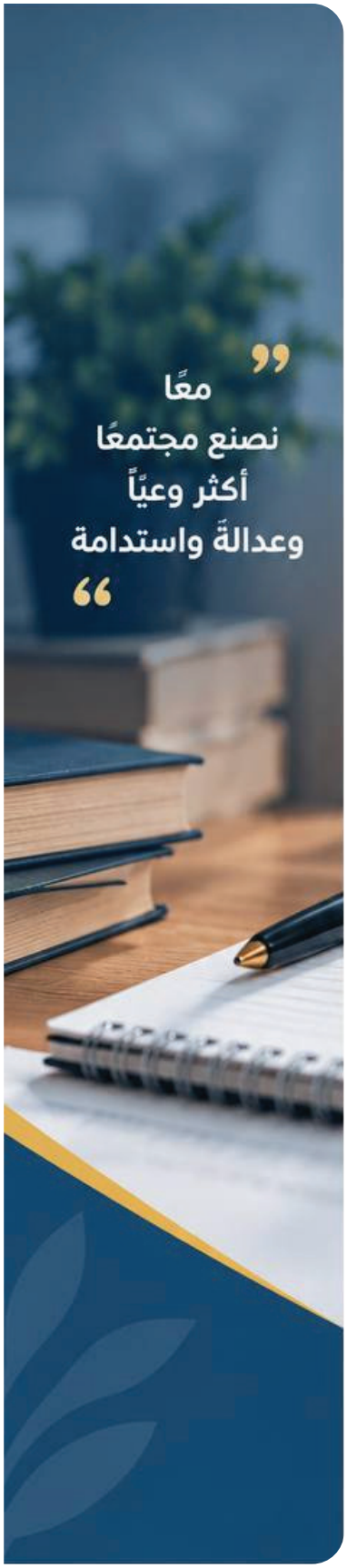
VOICE OF CIVIL SOCIETY MAGAZINE

منبر للتوعية والمشاركة .. صوت المجتمع من أجل التغيير

مجلة صوت المجتمع المدني

مجلة دورية شهرية تصدر عن

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة



في هذا العدد

#	كلمة العدد	
1	دور المنظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة	شراكة حقيقية ... من أجل مستقبل أفضل
2	القانون والتشريعات	القانون .. الاطار الذي يحمي العمل المدني وينظم مساراته
4	تمكين وصناعة المستقبل	شباب اليوم .. قادة الغد
6	حقوق الانسان	الحق في التعليم .. أساس لبناء المستقبل
8	مقالات	خصخصة التعليم في العراق وتأثيره على المجتمع المدني
		بين مطرقة السياسة النقدية وسندان السوق قراءة تحليلية في أسباب ارتفاع الدولار وسبل معالجته
		المرأة والاضطهاد الفكري..
		شباب العراق بين طموح التغيير وقوة الواقع..؟
		المرأة والاضطهاد الفكري..
		المثقف بين التأثير
		الأمن الثقافي في البيئة الرقمية
		الجيل الحديث
13	مبادرات وتجارب مجتمعية	مرحلة جديدة مع الشباب: تمكين وبناء للثقة وقفز نحو التغيير منظمة النجدة الشعبية
		قصص العائدين من الهجرة غير النظامية .. تجارب إنسانية لتعزيز الوعي المجتمعي منظمة تموز
		مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة .. مبادرة كهرمانة نحو مؤسسات أكثر شفافية منظمة كهرمانة لتمكين المرأة
		بناء القدرات القيادية والتدريبية للمرأة في قطاع الأمن والدفاع نحو تعزيز المشاركة في القيادة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
17	ركن المعرفة	الذكاء الاصطناعي .. فرص وتحديات
		الشخصية المعنوية للمنظمات غير الحكومية الحقوق والمسؤوليات
		اكتوبر الوردي ... أكثر من مجرد لون
		الشهادة تفتح الباب .. والمهارة تساعد الى الاستمرار

كلمة العدد

من الوعي إلى المشاركة وصناعة الأثر

نضع بين أيديكم العدد الرابع من مجلة صوت المجتمع المدني، استمرارًا لرسالتنا في تقديم محتوى يعكس قضايا المجتمع، ويعزز الوعي، ويفتح مساحة للحوار وتبادل التجارب والأفكار

في هذا العدد، نتناول مجموعة من الموضوعات المرتبطة بواقع مجتمعنا، من حقوق الإنسان والقانون والتشريعات، إلى قضايا الشباب والمرأة والتنمية المستدامة والحوكمة والنزاهة، إلى جانب المبادرات والتجارب المجتمعية التي تؤكد أن التغيير يبدأ بفكرة، ويتحقق بالعمل والمشاركة

إن المجتمع المدني شريك أساسي في بناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا، وتعزيز ثقافة المواطنة والمسؤولية والشفافية، ودعم المبادرات التي تستجيب لاحتياجات الناس وتساهم في تحقيق التنمية

نأمل أن تكون صفحات هذا العدد مساحة للمعرفة والحوار، وأن تسهم موضوعاته في تحفيز المزيد من الأفكار والمبادرات التي تصنع أثرًا إيجابيًا في المجتمع

معًا نحو مجتمع أكثر وعيًا، مشاركةً، ونزاهة

محمد الخالدي
رئيس التحرير
رئيس مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

دور المنظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة

شراكة حقيقية ... من أجل مستقبل أفضل



تُعد منظمات المجتمع المدني شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، فهي الجسر الذي يربط بين احتياجات المجتمع وموارد الدولة، وتساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وبناء قدرات وتقديم المبادرات والحلول العملية للتحديات المتنوعة. ومن خلال عملها في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق الإنسان والتمكين الاقتصادين، تسهم هذه المنظمات في خلق مجتمعات أكثر عدلا وتماسكا واستقرارا إن التنمية المستدامة لا تتحقق بجهود جهة واحدة، بل تتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. فالمنظمات تمتلك مرونة كبيرة وقدرة على الوصول الى الفئات الأكثر احتياجا كما تلعب دورا مهما في مراقبة الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة مما يضمن استمرارية البرامج والمشاريع التنموية. ومع تزايد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية يصبح دعم المنظمات المجتمع المدني وتمكينها من أدوات وموارد أكثر فاعلية أمرا ضروريا لبناء المستقبل مستدا م يضمن الكرامة والعدالة للأجيال القادمة من خلال تطلعات مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة تنوي اطلاق مجموعة انشطة برامج تدريبية والتأهيل وتمكين المرأة والشباب مما يسهم في تحسين سبل العيش وتعزيز الاستقرار الاجتماعي ونؤكد ان الاستثمار في الانسان هو الاستثمار الاهم لتحقيق التنمية المستدامة

كما يُعد المجتمع المدني ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المتقدمة، إذ يسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية ودعم الحقوق والحريات وتحقيق التنمية المستدامة ومن خلال العمل الجماعي والتطوعي. تتمكن منظمات المجتمع المدني من معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتقديم حلول مبتكرة تسهم في تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع كما أن تعزيز دور المجتمع المدني يتطلب بيئة تشريعية داعمة ومؤسساتية فعالة وشراكات فاعلة بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. فالتعاون والحوار المستمر بين هذه الاطراف يفتح افاقا أوسع لتحقيق أهداف التنمية ويضمن استدامة الجهود المبذولة في مختلف المجالات

ومن هذا المنطلق تواصل مجلة صوت المجتمع المدني العمل على تسليط الضوء على المبادرات والقصص الملهمة وتوثيق التجارب الناجحة ونقل صوت المجتمع المدني إلى صناع القرار إيمانا بأن التغيير يبدأ من وعي الناس ومن قدرتهم على تنظيم أنفسهم والعمل معا من أجل مستقبل أفضل

إن بناء مجتمع مزدهر لا يتحقق الا بمشاركة فاعلة من جميع أطياف المجتمع من أفراد ومؤسسات ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص إذ إن التكامل بين هذه الجهود يشكل قوة حقيقية قادرة على إحداث فرق ملموس في حياة الناس ويعزز من قيم العدالة والمساواة والشفافية والحوكمة الرشيدة

وعليه فإن دعم المجتمع المدني ليس خيارا بل ضرورة وطنية من أجل مستقبل أكثر استقرارا وعدالة وأكثر قدرة على مواجهة التحديات وتحقيق تطلعات الأجيال القادمة

القانون والتشريعات

القانون.. الإطار الذي يحمي العمل المدني وينظم مساراته



يشكل القانون الأساس الذي تستند إليه المجتمعات في تنظيم علاقاتها وحماية الحقوق وتحديد المسؤوليات. ولا يقتصر أثر التشريعات على مؤسسات الدولة، بل يمتد ليشمل مختلف مكونات المجتمع، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني التي تؤدي دورًا مهمًا في التنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية

وفي العراق، يمثل قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ الإطار القانوني الأساسي المنظم لعمل المنظمات غير الحكومية، وقد نظم القانون عددًا من الجوانب المرتبطة بالتأسيس والتسجيل والعضوية والإدارة والتمويل والأنشطة، بما يضمن ممارسة المنظمة لدورها ضمن إطار قانوني واضح بين الحق والمسؤولية إن معرفة المنظمة للقوانين والتعليمات النافذة لا ينبغي أن تكون مجرد إجراء إداري، بل جزءًا من ثقافتها المؤسسية. فكلما ارتفع الوعي القانوني داخل المنظمة، أصبحت أكثر قدرة على حماية حقوقها، وتنظيم أعمالها، وإدارة مواردها بصورة سليمة، وتجنب المخالفات التي قد تؤثر في مسيرتها

وفي المقابل، فإن ممارسة الحقوق ترتبط بالمسؤولية؛ فحرية العمل المدني لا تنفصل عن احترام القانون، والالتزام بالأنظمة والتعليمات، والمحافظة على الشفافية والنزاهة، واحترام حقوق الآخرين

الحاجة إلى تشريعات مواكبة

مع تطور طبيعة العمل المدني وظهور مجالات جديدة للعمل المجتمعي والرقمي، تبرز الحاجة إلى مراجعة التشريعات بصورة مستمرة، بما يضمن مواكبتها للمتغيرات واحتياجات المجتمع

ولا تعني مراجعة التشريعات إضعاف الإطار القانوني، بل يمكن أن تسهم في جعله أكثر وضوحًا ومرونة وقدرة على تنظيم العمل، خصوصًا في مجالات التمويل، والحوكمة، والتحول الرقمي، وحماية البيانات، والشراكات، والمساءلة والشفافية

الوعي القانوني مسؤولية مشتركة

إن نشر الثقافة القانونية لا ينبغي أن يبقى محصورًا في المختصين، بل هو مسؤولية تشاركية تشترك فيها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ووسائل الإعلام والجهات القانونية ومن هنا، فإن تعزيز الوعي بالقانون والتشريعات يمثل خطوة أساسية نحو مجتمع أكثر قدرة على معرفة حقوقه وأداء واجباته والمشاركة بصورة فاعلة في الحياة العامة

فالقانون ليس مجرد نصوص تُحفظ، وإنما منظومة تنظم الحياة وتحمي الحقوق وتحدد المسؤوليات، وكلما ازداد وعي المجتمع بالقانون، أصبح أكثر قدرة على بناء مؤسسات فاعلة ومجتمع يقوم على العدالة والمواطنة والمسؤولية

ملاحظة تحريرية للمجلة: يستند الإطار القانوني المشار إليه أعلاه إلى النص المنشور من وزارة العدل العراقية لقانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠

أهمية تعديل قانون المنظمات غير الحكومية.. نحو إطار قانوني أكثر مواكبة للعمل المدني



يمثل قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في العراق، وقد وضع منذ صدوره مجموعة من القواعد المتعلقة بالتأسيس والتسجيل والإدارة والأنشطة والتمويل والرقابة

ومع مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على تشريع القانون، شهد العمل المدني تغيرات كبيرة في طبيعة المنظمات ووسائل عملها ومصادر تمويلها وشراكاتها، إلى جانب ظهور تحديات جديدة مرتبطة بالتحول الرقمي والحوكمة والشفافية وحماية البيانات. ومن هنا تبرز أهمية مراجعة القانون وتحديثه بما ينسجم مع واقع العمل المدني ومتطلبات المرحلة الحالية

لماذا أصبح التعديل مهمًا؟

إن تعديل القانون لا يعني إلغاء الإطار القانوني القائم، وإنما تطويره لمعالجة المسائل التي ظهرت خلال سنوات التطبيق، وتوفير نصوص أكثر وضوحًا في تنظيم العلاقة بين الدولة والمنظمات، وتحديد الإجراءات والالتزامات والحقوق بصورة تقلل من الاجتهاد أو التباين في التفسير، كما يمكن للتعديل أن يسهم في تعزيز بيئة أكثر تنظيمًا للعمل المدني، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، ودعم الحوكمة داخل المنظمات، وتنظيم آليات التمويل والتعاقد والشراكات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مع الحفاظ على استقلالية المنظمات وطبيعتها غير الربحية

تشريع يواكب الواقع الجديد

لقد أصبح العمل المدني اليوم أكثر ارتباطًا بالتكنولوجيا والمنصات الرقمية، وأصبحت المنظمات تنفذ برامج تتجاوز نطاقها الجغرافي، وتدخل في شراكات مع مؤسسات محلية ودولية وأكاديمية وقطاع خاص

لذلك فإن تحديث القانون يمكن أن يوفر معالجة قانونية أوضح للموضوعات المستجدة، ويمنح المنظمات مساحة أكبر للعمل المؤسسي المنظم، ويعزز قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والتنموية

مشاركة المجتمع المدني في عملية التعديل

إن تطوير قانون ينظم عمل المجتمع المدني يستفيد من إشراك المنظمات نفسها والخبراء القانونيين والأكاديميين والجهات الحكومية المعنية في الحوار حول التعديلات المقترحة؛ لأن المنظمات هي الجهة التي تتعامل بصورة مباشرة مع الإجراءات والتحديات العملية التي يفرضها القانون

كما أن التجربة التشريعية العراقية تُظهر أهمية إشراك الجهات والخبراء المعنيين عند مناقشة القوانين وتطويرها؛ فقد وجه مجلس النواب في ملفات تشريعية حديثة إلى عقد ورش واستضافة خبراء وممثلين عن منظمات المجتمع المدني للمساهمة في مناقشة بعض مشاريع القوانين

نحو قانون أكثر وضوحًا واستقرارًا

إن تعديل قانون المنظمات غير الحكومية يمثل فرصة لإعادة بناء العلاقة القانونية والمؤسسية بين الدولة والمجتمع المدني على أساس الوضوح، والشفافية، والمسؤولية، والشراكة

فالهدف من أي تحديث تشريعي ينبغي أن يكون الوصول إلى قانون واضح وقابل للتطبيق، يحمي حق التنظيم والعمل المدني، ويضمن في الوقت نفسه الالتزام بالقانون والشفافية وحسن إدارة الموارد

إن قوة العمل المدني لا ترتبط فقط بعدد المنظمات، بل بوجود بيئة قانونية ومؤسسية تساعدها على العمل بكفاءة ومسؤولية واستدامة. ومن هنا، فإن تحديث قانون المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو مرحلة أكثر نضجًا في تجربة المجتمع المدني العراقي

تمكين وصناعة المستقبل

شباب اليوم .. قادة الغد



يمثل الشباب الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات وصناعة مستقبلها، فهم يمتلكون الطاقة والأفكار والقدرة على التفاعل مع المتغيرات المتسارعة. ولم يعد دور الشباب مقتصرًا على كونهم فئة تنتظر المستقبل، بل أصبحوا شركاء حقيقيين في صناعته، وقوة دافعة نحو التغيير والتنمية

إن الاستثمار في الشباب لا يعني توفير فرص العمل والتعليم فقط، بل يتطلب أيضًا منحهم المساحة للمشاركة في الحياة العامة، وتشجيعهم على المبادرة والابتكار والعمل التطوعي والمجتمعي. فالشاب الذي يمتلك المعرفة والمهارات والثقة بقدرته على التأثير، يمكن أن يتحول من متلقٍ للخدمات إلى فاعل يسهم في حل المشكلات وصناعة القرارات

وفي ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية المتسارعة، يمتلك جيل الشباب أدوات جديدة للتواصل والتعبير والتأثير، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز الوعي الرقمي، وتنمية التفكير النقدي، ومواجهة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، إلى جانب توجيه التكنولوجيا نحو التعليم والإبداع وخدمة المجتمع

كما أن بناء قيادات شبابية واعية يتطلب بيئة داعمة تتيح للشباب خوض التجربة وتحمل المسؤولية، والاستفادة من أخطائهم، وتطوير مهارات القيادة والحوار والتفاوض والعمل الجماعي. فالقائد لا يُصنع بين ليلة وضحاها، وإنما يتشكل من خلال المعرفة والتجربة والممارسة والمسؤولية

إن المجتمعات التي تمنح شبابها الثقة والفرصة للمشاركة هي الأكثر قدرة على بناء مستقبل مستدام. ومن هنا، فإن تمكين الشباب ليس مسؤولية مؤسسة واحدة، بل مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

شباب اليو م ليسوا قادة المستقبل فحسب، بل هم شركاء في قيادة الحاضر وصناعة الغد. وكل فرصة نمنحها لشاب اليو م قد تكون بداية لفكرة، أو مبادرة، أو مشروع، أو قيادة تسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا وتقدمًا واستداما

الشباب هم القوة الدافعة للتغيير وصناعة المستقبل

أهمية تعديل قانون المنظمات غير الحكومية.. نحو إطار قانوني أكثر مواكبة للعمل المدني

تمكين المرأة .. لبناء مجتمع متوازن



لا يمكن بناء مجتمع متوازن ومستدا م من دون مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف مجالات الحياة. فالمرأة ليست نصف المجتمع فحسب، بل شريك أساسي في مسيرة التنمية، وعنصر فاعل في ترسيخ السلا م وتعزيز الاستقرار وصناعة مستقبل أكثر ازدهارًا

وقد أثبتت المرأة قدرتها على الإسها م في مختلف المجالات، من التعليم والعمل وريادة الأعمال إلى العمل المجتمعي والمدني والمشاركة في صنع القرار. وكلما توفرت لها الفرص العادلة، والبيئة الآمنة والداعمة، ازدادت قدرتها على تحويل طاقاتها وأفكارها إلى مبادرات ومشروعات تعود بالنفع على الأسرة والمجتمع

ويُعد تمكين المرأة اقتصاديًا وتعليميًا واجتماعيًا من أهم ركائز التنمية المستدامة، إذ يسهم في تعزيز استقلاليتها، ورفع مستوى مشاركة الأسرة في التنمية، وخلق فرص جديدة للنمو والابتكار. كما أن إشراك النساء في جهود بناء السلا م وحل النزاعات يعزز فرص الوصول إلى حلول أكثر شمولًا واستدامة

إن دعم المرأة لا ينبغي أن يكون مجرد شعار، بل ممارسة حقيقية تقو م على تكافؤ الفرص، وحماية الحقوق، ومواجهة التمييز والعنف، وفتح المجال أما م الكفاءات النسائية للمشاركة في مواقع المسؤولية والقيادة

ومن هنا، فإن بناء مجتمع متوازن يتطلب شراكة حقيقية بين المرأة والرجل، تقو م على الاحترا م والتكامل وتكافؤ الفرص. فحين تحصل المرأة على الفرصة لتشارك وتبدع وتقود، لا تستفيد المرأة وحدها، بل يستفيد المجتمع بأكمله

المرأة شريك في التنمية، وصوت في السلا م، وقوة في بناء المستقبل؛ وتمكينها هو استثمار في مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا وازدهارً

المـرأة شـريـك أسـاسـي فـي التنمية والسلام والازدهـار

حقوق الإنسان

الحق في التعليم... أساس لبناء المستقبل



مع انطلاق العام الدراسي الجديد، تتجدد الآمال في نفوس الطلبة وعائلاتهم، وتعود المدارس لتفتح أبوابها أمام جيل يحمل أحلامه وطموحاته نحو مستقبل أفضل. وفي هذه المناسبة، تبرز أهمية التأكيد على أن التعليم ليس مجرد مرحلة دراسية، بل حق أساسي من حقوق الإنسان، وركيزة جوهرية لبناء المجتمعات وتقدمها

إن الحق في التعليم يعني إتاحة الفرصة أمام كل طفل وفتى وفتاة للتعلم، دون تمييز أو إقصاء، وتوفير بيئة تعليمية آمنة تحترم كرامة الطلبة، وتصون حقوقهم، وتساعدهم على تنمية قدراتهم ومواهبهم. فلكل طفل الحق في أن يجلس على مقعد الدراسة، ويحمل كتابه، ويكتشف إمكاناته، ويخطو بثقة نحو تحقيق أحلامه ولا تقتصر أهمية التعليم على اكتساب المعرفة والمهارات فحسب، بل تمتد لتشمل بناء الوعي، وترسيخ قيم المواطنة والتسامح والتعايش السلمي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. فالمدرسة ليست مكانًا للتعلم الأكاديمي فقط، بل فضاءٌ لتنشئة أجيال قادرة على التفكير، وتحمل المسؤولية، والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع ومع بداية كل عام دراسي، تتجدد مسؤولية الأسرة والمدرسة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حماية هذا الحق، والعمل على معالجة التحديات التي تحول دون حصول

إن الاستثمار في التعليم هو استثمار في الإنسان، وكل فرصة تعليمية تُمنح لطفل اليوم تمثل خطوة نحو مجتمع أكثر وعيًا واستقرارًا وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل. فالأوطان لا تُبنى بالموارد وحدها، بل بالعقول المتعلمة، والطاقات المبدعة، والأجيال التي تمتلك المعرفة والقيم والقدرة على صنع التغيير

وفي ختام هذه الرسالة، ومع انطلاق العام الدراسي الجديد، يبقى التعليم حقًا لا امتيازًا، ومسؤولية مشتركة لا تقبل التأجيل. فلنعمل معًا من أجل مدرسة آمنة، وتعليم منصف، وفرصة متكافئة لكل طفل، لأن حماية حق الطفل في التعليم اليوم هي حماية لمستقبل المجتمع بأكمله

أهمية التعليم

يُعد التعليم الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، فهو يفتح آفاقاً جديدة أمام الأفراد ويمنحهم المهارات والمعرفة التي تمكنهم من المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم. كما أنه يسهم في تقليل الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي، ويعزز المواطنة والانتماء

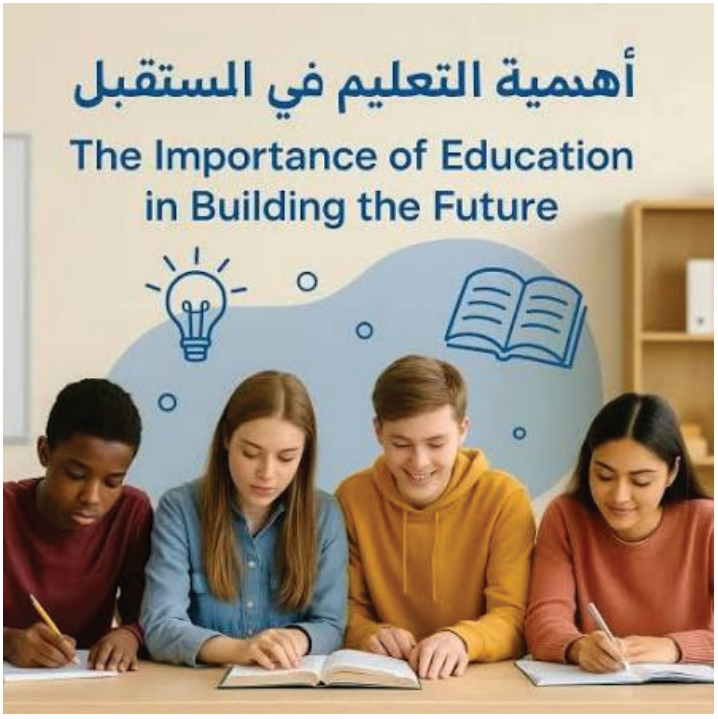
التعليم وبناء المستقبل

عندما يحصل كل طفل على فرصة متساوية في التعليم، فإننا نمنح المجتمع طاقات بشرية قادرة على الإبداع والأبتكار ونبني جيلاً اكثر وعياً بحقوقه وواجباته. فالتعليم هو الجسر الذي يربط بين طموحات الأفراد وتطلعات الأمم وهو أساس لتحقيق السلام والأزدهار



دور المجتمع المجني

تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم الحق في التعليم من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع التعليمية وتقديم الدعم للطلاب من الفئات الهشة وتعزيز الوعي بأهمية التعليم والمساهمة في تحسين جودة التعليم في المجتمعات المحلية



التحديات التي تواجه التعليم

رغم كل التقدم، ما زالت هناك تحديات كبيرة تعترض طريق التعليم مثل الفقر والنزاعات والتسرب المدرسي وضعف البنى التحتية خاصة في المناطق الريفية والمحرومة لذلك من الضروري تكثيف الجهود الحكومية والمجتمعية والدولية للتغلب على هذه التحديات وتوفير بيئة تعليمية أمنة وشاملة للجميع



ما نحتاجه اليوم

نحتاج الى تكاتف الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأولياء الأمور لضمان توفير تعليم نوعي شامل يواكب التطورات الحديثة ويُعد الطلاب لسوق العمل والمستقبل الرقمي كما نحتاج الى دعم المبادرات التي تركز على تعليم الشامل وخاصة الفتيات والأطفال ذوي الاعاقة

لأن التعليم حق... فهو أساس لبناء المستقبل أكثر عدلاً وازدهاراً

مـقـــالات

خصخصة التعليم في العراق وتأثيره على المجتمع العراقي

نازك عبد الوهاب



التعليم في العراق يشكل أهمية لتطور الفكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي بدون التعليم لا يستطيع البلد ان يتطور خطوات وخطوات نحو الامام من أجل بناء دولة قادرة على ارساء الوعي والتقدم في كافة المجالات سواء في قطاع الانتاج وتطويره وايجاد انسان متعلم في كل المجالات فـ التعليم هو من يخلق المهارة العلمية والعملية فالطبيب والمهندس والطيار والوزير كل هؤلاء جائوا من خلال التعليم فبدون التعليم لا يوجد نهضة اقتصادية في البلد اذا اساس التعليم وشريان المعرفة تبدء من المعلم الذي عاش قساوة العيش الفقر والحرمان والجوع لكونه احد افراد المجتمع العراقي الذي يعيش من أجل الجميع ولكن ليس هناك عدالة أو انصاف من الناحية الاقتصادية لتطوير هذا الفكر بأستمرار ولو نظرنا إلى عدد الجامعات الحكومية في العراق هي ٢٥ جامعة وهذا العدد جدا بائس وقليل علماً أول جامعة في بغداد ١٩٥٧ المستنصرية والموصل والبصرة وتم افتتاح جامعات حديثة وجامعة الكرخ للعلوم نتيجة عدم تحمل هذه الجامعات للطلبة بدلا ان تسارع الحكومة الى زيادة عدد جامعات فهي لم تفعل ذلك بل ذهبت الى فتح منافذ اخرى تشكل خطورة اقتصادية على الطلاب من الناحية المادية مقارنة بعدد الجامعات الحكومية، يوجد ١١٥ جامعة أهلية في العراق وهذا ما يؤشر ان الطلاب لا يحصلون المناسبة وفق التعليم الحكومي فالجامعات الاهلية تتراوح اجورها مابين اربعة ملايين سنوياً الى مليون ونصف وثلاثة ملايين، كيف يستطيع الاب ان يسدد هذه المبالغ سنوياً اذا كان موظفاً او عاملاً في القطاع الخاص فرواتب العاملين في القطاع الخاص والعام لا تتجاوز المليون دينار وحتى المنتسب الى الجيش والامن الداخلي ايضا رواتبهم محدودة وكثير من الناس يسكن في الايجار والايجارات في العراق بشكل عام مرتفعة جدا

اذا ان خصخصة التعليم وجعله قطاع اهلي يؤثر على الطبقات الاجتماعية في العراق وهناك اكثر من طالب في عائلة واحدة فكيف تستطيع الاسرة ان توفر هذه المبالغ علماً لا يوجد نقل حكومي ينقل الطلاب من مساكنهم الى الحرم الجامعي وهذا يخلق ازمة اقتصادية واضحة على الاسرة فكثير من العوائل حرمت ابنائها من التعليم في الجامعات الاهلية بسبب الجانب الاقتصادي وحتى التعليم في الجامعات الاهلية فهو تعليم فاشل وغير قادر على خلق تعليم يرقى الى مستوى العلم والمعرفة ولا يقدم اي شي للطالب سوى الابتزاز المادي وجميع الملازم التي يحتاجها الطالب الى الجامعة يشتريها من دخله اليومي يعني فقط هذه الجامعات هي جامعات الابتزاز المادي وحتى الابنية في هذه الجامعات لا تصلح للتدريس فهي عبارة عن ابنية متهالكة لا يوجد فيها ابسط مقومات الوسائل العلمية والترفيهية فـ احياناً قاعة الطلبة تضم بحدود ١٠٠ طالب في هذه القاعة وهذا يؤثر على مستوى التعليم في هذه الجامعات ان الطبقة البرجوازية ونظامها الرأسمالي بشكل مستمر الى الربح وسرقة المجتمع بطرق مختلفة

ان سياسات الحكومة الحالية سياسات غير علمية وغير انسانية ولا يعنيها اي شي لتطور الانسان من الناحية العلمية لهذا السبب انعكس هذا الفشل العلمي على كل مرافق الدولة في العراق نتيجة الامية الجامعية التي اوجدتها السلطة المختلفة يعيش المجتمع تحت الجهل وهو الجامعة حتى تمرر كل السياسات القمعية والبوليسية ليبقى الانسان يعيش في اوهام الصراعات الطائفية والقومية ولا يستطيع النهوض لمتابعة التطور وما يجري في العالم بعد ان كان العراقي من افضل دول الشرق الاوسط في التعليم والمعرفة والقراءة ومتابعة ما يصدر في الاسواق من كتب سواء كانت في مجال الفلسفة او في مجال الاقتصاد او في مجال فنون المسرحية والتشكيلية والمسرح لان جميع هذه الفنون جاءت من جامعات متخصصة في هذا المجال ولكن السلطة في العراق لا تتناغم مع العلم ولا مع المعرفة بل تتناغم مع التخلف الطائفي وغير انساني

مقالات

بين مطرقة السياسة النقدية وسندان السوق
قراءة تحليلية في أسباب ارتفاع الدولار وسبل معالجته

محمد المهدي
طالب قانون وباحث سياسي



يشهد المشهد الاقتصادي والسياسي في العراق نقاشاً محتدماً وقلقاً متواصلاً بشأن استمرار تذبذب وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي في السوق الموازية، متخطياً الحواجز الرسمية ومخلفاً آثاراً مباشرة على معاش المواطن واستقرار الأسواق. ولم يعد هذا الارتفاع مجرد رقم تقني في شاشات البورصة، بل تحول إلى تحدٍّ بنيوي يمس صميم الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد

أولاً: جذور الأزمة.. لماذا يرتفع الدولار أمام الدينار؟

لا يأتي صعود الدولار من فراغ، بل هو حصيلة تداخل معقد لعدة أسباب جوهرية

آليات التحويل الخارجي والرقابة الدولية: أدت * الإجراءات التنظيمية والتدقيق الصـــــارم على منصات التحويل الخارجي التي تهدف إلى منع عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة: إلى إحداث فجوة مؤقتة بين حجم الطلب الحقيقي على الدولار والقدرة على تلبية الفورية عبر القنوات الرسمية لجوء التجار نحو السوق الموازية: نتيجة البطء * النسبي والتعقيدات البيروقراطية التي تواجه بعض التجار والمستوردين الصغار في الحصول على الاعتمادات المستندية، توجهت قطاعات واسعة نحو السوق السوداء لتأمين العملة الصعبة، مما خلق طلباً شرهاً رفع الأسعار

طبيعة الاقتصاد الريعي الاستهلاكي: ان الاعتماد الاحادي المفرط على الايرادات النفطية (المتحققة *بالدولار) وتحويلها الى الدينار لتمويل الانفاق الحكومي يجعل الاقتصاد عرضة لأي هزات او ضغوط خارجية وداخلية

المضاربات والعوامل النفسية: استغلت شبكات المضاربة والسوق السوداء حالة الهلع والشائعات *الاقتصادية لتخزين الدولار وتحقيق مكاسب غير مشروعة مما زاد من الضغط الهائل على قيمة الدينار

ثانياً: معوقات الاستقرار.. لماذا يصعب كبح التضخم سريعاً؟

إن محاولات السيطرة على تراجع قيمة الدينار تصطد م بمعقّدات ميدانية أبرزها

الاعتماد على الحلول الأمنية وحدها: إن ملاحقة الصيارفة والمضاربين دون معالجة "السبب الجذري" المتمثل في توفير قنوات سهلة وميسرة لتمويل التجارة الخارجية يترك الأزمة دون حل مستدا م

غياب نافذة بديلة للمستوردين الصغار: استمرار معاناة شريحة واسعة من التجار في تمويل بضائعهم بشكل قانوني سلس يدفعهم رغماً عنهم للتعامل بالسوق الموازية مهما بلغت تكلفتها

فقدان الثقة وتفضيل "الدولرة": لجوء المواطنين والتجار إلى الاحتفاظ بالدولار كأصل آمن تحوطاً ضد تقلبات المستقبل يرسخ طلباً مزمناً ومستمراً على العملة الأمريكية

ثالثاً: خارطة طريق مقترحة لخفض سعر الدولار واستعادة التوازن

لكي تنجح الحكومة والبنك المركزي في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي وإعادة الاستقرار النقدي، لابد من حزمة إجراءات عملية وحاسمة

تبسيط آليات تمويل التجارة، تسريع وتيرة منح الاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية للتجار

* الصغار والمتوسطين عبر المصـــــارف الرسمية لقطع الطريق تماماً امام توجههم للسوق الموازية

* توسيع مـــــنافذ البيع المباشر: توفير منافذ مرنة وآمنة لبيع النقد الاجنبي بالسعر الرسمي للمسافرين والمرضى والمستوردين الصغار مع تقليص الاجراءات البيروقراطية المعقدة

* توسيع منافذ البيع المباشر: توفيـــــر منافذ مرنة وآمنة لبيع النقد الاجنبي بالسعر الرسمي للمسافرين والمرضى والمستوردين الصغار مع تقليص الاجراءات البيروقراطية المعقدة

*تجفيف منابع تهريب العملة: ضرب أوكار المضاربين الكبار وشبكات تهريب العملة عبر الحدود بيد من حديد والتحكم الصارم بمنافذ خروج الدولار غير المشروع



* دعم الانتاج المحلي وحماية السوق: فرض رسو م جمركيـــة ذكية على السلع الكمالية المستوردة لتشجيع الصناعة والزراعة المحليتين وتقليل حجم النزيف المستمر للعملة الصعبة نحو الخارج

* ترميم الثقة الشعبية: اطلاق رسائل حكومية شفافة ومقرونة بخطوات اصلاحية حقيقية تدعم الطبقات الهشة وذوي الدخول المحدودة شبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية لامتصاص صدمات التضخم

خاتمة

إن الدفاع عن قيمة الدينار العراقي أما م الدولار هو في حقيقته دفاع عن استقرار الدولة وهيبة قراراتها وكرامة مواطنها. إن الحلول الترقيعية لم تعد تجدي نفعاً، ولا بد من إرادة سياسية واقتصادية متكاملة تدمج بين إصلاح الهيكل المالي وبين محاربة الفساد، لأن الأمن الاقتصادي هو الركيزة الأساسية لأي استقرار سياسي مستدا م

المرأة والاضطهاد الفكري ...

انغا م ابراهيم



في مجتمعنا العراقي تعيش المرأة تقاليد وموروث اجتماعي اصبح تقليداً سائد الى الان كالموروث العشائري والديني والاجتماعي فكثير من التقاليد غير انسانية والتي لا ترتبط بقيم التمدن والحضارة فرضت التراجع على المرأة العراقية وقيدت فكرها المتحرر وحرمتها من اخذ دورها القيادي والانساني في التغيير نحو الافضل، تقتل النساء ويمارس عليها الاضطهاد لعدة مبررات من هذه المبررات هو غسل العار والعنف العائلي من قبل الزوج او الاخ او الاب ويلجأ الجميع بقتلها بد م بارد بدون اي سند قانوني يردع صاحب الجريمة، ما يتعلق بالتعليم لا تزال المرأة في بعض الارياف والقرى لا يسمح لها ان تكون طبيبة او مهندسة او اي عمل مدني اخر لان الموروث الاجتماعي يعتبر هذا العمل خروج عن الاعراف والتقاليد وفقط يسمح لها بالتعليم الابتدائي وبعد ذلك يفرض عليها الاهل الزواج. وحتى اختياراتها لشريك حياتها لا يتم حسب ارادتها بل حسب اختيار العائلة او ابن العم او يترك لخيارات ذويها حتى في الحركات الاحتجاجية يمارس على المرأة دور الاضطهاد والقمع من قبل السلطة وحرمانها من حرية التعبير وابداء الرأي وكثير منهن تم اغتيالهن وتصفيتهن جسدياً ولا ارغب بذكر اسمائهن احتراماً لقدسيتهن ان النظم البرجوازية التي تدعي المدنية والحرية وحقوق المرأة هي انظمة تعمل بالشعارات فقط دون عمل واقعي ملموس فيما يتعلق بالاعراف الدينية فهي لا تسمح للمرأة ممارسة حياتها بشكل طبيعي وهناك عدة ادلة منها المدونة الشخصية والقانون الجعفري الذي اكد على زواج القاصرات وحرمانهن من حقوقهن الاساسية من التعليم وفرض مفاهيم غير انسانية وهي مخالفة لكل التعاليم الانسانية والتحررية، ايضا الاعراف العشائرية فهي أكثر تخلف وتفرض على المرأة القيود والتكبيل والحرمان حريتها الشخصية والاجتماعية. اذن هو هذا الاضطهاد الفكري الذي يمارس على النساء في العراق ويفرض عليهن شتى انواع القهر والاستبداد

مقالات

شباب العراق بين طموح التغيير وقوة الواقع ..؟

شهلاء العزاوي



يشكل الشباب أكثر من ٦٠ % من سكان العراق وهي نسبة لا تمثل مجرد رقم ديموغرافي، بل تمثل طاقة وطنية هائلة ومشروع مستقبل كامل.. لكن هذا المستقبل يقف اليوم عند مفترق طرق حاد بين طموح جامع للتغيير وواقع صلب يقاوم هذا تغيير بكل قوته

لقد نشأ جيل ما بعد ٢٠٠٣ في ظروف استثنائية هو جيل لم يعرف الاستقرار بمعناه الكلاسيكي، لكنه عرف الانفتاح تعلم من الانترنت ما لم يتعلمه من المناهج واتقن لغات العالم وتقنياته بينما كانت مؤسسات الدولة تتعثر في ارشفة معاملاتها ورقياً هذا التناقض صنع فجوة نفسية عميقة. الشاب العراقي اليوم يرى كيف تُدار شركات في دبي وبرلين بضغطة زر، بينما يحتاج الى أشهر الى لإنجاز معاملة بسيطة او للحصول على فرصة عمل تليق بشهادته

طموح هذا الجيل ليس رفاهية، بل هو حق مشروع هو يطالب بدولة المؤسسات لا دولة اشخاص، باقتصاد منتج لا اقتصاد ريعي يربط مصيره ببرميل النفط وبفرصة تُقاس بالكفاءة لا بالانتماء وقد عبر عن هذا الطموح بأوضح صورة في حراكه المدنية والسلمي وفي الاف المبادرات التطوعية والثقافية والريادية التي ملأت مدن العراق من زاخو الى الفاو رغم انعدام الدعم الا ان قوة الواقع بلا تزال هي العاقبة الكبرى.. واقع سوق عمل متشبع بالبطالة المقنعة. يدفع بالخريجين نحو وظائف هشة او نحو طوابير انتظار التعيين وواقع اقتصادي لا يوفر بيئة حاضنة للمشاريع الصغيرة حيث يصطدم صاحب الفكرة ببيروقراطية خانقة

وتمويل شبه مستحيل وواقع اجتماعي وسياسي يكرس المحسوبية ويُضعف الثقة بين المواطن والمؤسسة معاً يولد شعوراً قاسياً بالاغتراب الداخلي نتيجة لذلك يتوزع شبابنا اليوم على ثلاث مسارات مسار البقاء والمقاومة الايجابية وهم من يصرون على خلق فرصهم بايديهم عبر العمل الحر والاقتصاد الرقمي والمنظمات المدنية ومسار الهجرة وهو نزيف صامت للعقول والكفاءات يختار فيه الشباب ان يبني مستقبله خارج حدود وطنه بعد ان اغلقت الابواب داخله ومسار ثالث اخطر هو مسار الانسحاب واللامبالاة حيث ينكفئ الشاب على نفسه فاقدا الامل في اي امكانية للتغيير ان معالجة هذه الازمة لا تكون بالشعارات انها تحتاج الى قرار استرايجي يعترف بأن الاستثمار في الشباب هو استثمار في امن الدولة نفسه المطلوب ليس وزارة للشباب فقط بل سياسة عابرة للوزارات اصلاح جذري لمنظومة التعليم لتربطه بسوق العمل تبسيط اجراءات تأسيس الاعمال انشاء صندوق سيادي لدعم مشاريع الشباب بقروض ميسرة وضمانات حقيقية والاهم من ذلك استعادة مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص شباب العراق لا يحتاج الى من يعلمه كيف يحلم فقد تعلم ذلك بنفسه هو يحتاج فقط الى دولة ترفع الحواجز من امام حلمه قبل ان يقرر هذا الحلم ان يهاجر بلا عودة

المثقف بين التأثير والصمت



حسين امحيل

يطفو سؤال قديم بصيغة جديدة: من يصنع الرأي العام اليوم؟ أهو المثقف الذي تشكلت ملامحه في فضاء الكتاب والجامعة والندوة، ام «المؤثر» الذي يتكئ على خوارزميات المنصات ويقيس حضوره بعدد المتابعين؟

لم يعد المجال العمومي كما تصوره الفلاسفة، فقد انتقل جزء كبير منه الى شاشات الهواتف حيث تتحكم المنصات في ايقاع النقاش، وتعيد ترتيب الأوليات وفق منطق الانتشار لا وفق منطق القيمة، هنا يغدو الصوت الاعلى هو الأسرع وصولاً لا الأعمق اثراً تتقلص المسافة بين الرأي والانفعال وتختصر القضايا المركبة في مقاطع خاطفة .. لكن هل يعني ذلك أفول دور المثقف؟ ليس تماما فالتأثير ليس مرادفاً للضجيج والريادة ليست حكراً على من يتصدر «الترند» المثقف في جوهره صانع أسئلة ومريك بقبنيات إن وظيفته التأريخية كانت دائما مساءلة السائد لا ممالأته توسيع أفق الفهم لا تضييقه في قوالب جاهزة المعضلة الحقيقية تكمن في الصمت الاختياري الذي قد يلجأ اليه بعض المثقفين بدعوى التعالي على «تفاهة» المنصت ذلك الصمت يترك فراغاً سرعان ما يملؤه خطاب سريع شعبوي أحياناً لا يملك مهارات الجذب في المقابل يمكن للمثقف ان يعبد تعريف حضوره ان يستثمر الوسائط الجديدة دون ان يستسلم لمنطقها وأن يحافظ على العمق في زمن السطحية

لسنا أمام معركة بين المثقف والمؤثر بل أمام تحول في أدوات المثقف صلته بالناس لا من برج عاجي بل من قلب النقاش اليومي فحين يتكلم وصوته يغدو تأثيره ابطأ ربما ولكنه أبقى

الأمن الثقافي في البيئة الرقمية



د. سعد معن

اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً من منظومة الاتصال اليومية ولم تعد وظيفتها تقتصر على نقل الاخبار أو التواصل بين الأفراد فقد أصبحت مؤثرة في تشكيل المواقف العامة وفي طريقة فهم المجتمع للأحداث والقضايا التي تحيط به وهذا التحول يفرض على المؤسسات المعنية بالاعلام والامن ان تنظر الى القضاء الرقمي باعتباره مساحة مؤثرة في الوعي العام وليست مجرد وسيلة تقنية فالعلومة التي كانت تحتاج في السابق الى وقت حتى تصل الى الجمهور يمكن اليوم ان تنتشر خلال دقائق وتصل الى أعداد كبيرة قبل ان تتاح فرصة التحقيق منها وتكمن إحدى المشكلات الأساسية في ان سرعة النشر أصبحت في كثير من الأحيان أهم من دقة المعلومة وان المحتوى الذي يحتاج الى قراءة هادئة وفهم للسياق وهذا الأمر يفتح المجال أمام الشائعة والمعلومة المنشورة والمحتوى المضلل للتأثير في الرأي العام، ومن هنا يأتي مفهوم الأمن الثقافي بوصفه جزءاً من حماية الوعي المجتمعي فالمجتمع لا يحافظ على ثقافته من خلال حماية موروثه فقط وانما من خلال حماية طريقة تفكيره أيضاً وتمكين افراده من التمييز بين المعلومة الموثوقة والمعلومة التي يراد منها التأثير او التضليل وتزداد المسؤولية عندما يتعلق الأمر بالشباب لأنهم الفئة الأكثر حضوراً في البيئة الرقمية والأسرع تفاعلاً مع المحتوى المتداول ولذلك فإن بناء الوعي الإعلامي لديهم يجب ان يكون جزءاً من العمل التربوي والثقافي والإعلامي المعالجة مؤقتة تظهر عند وقوع الأزمات كما ان التعامل مع المحتوى الرقمي يحتاج الى قاعدة أساسية وهي ان النشر سمؤولية قبل ان يكون حرية فليس كل ما يصل الى الهاتف يستحق ان يعاد نشره وليس كل ما يحظى بألاف المشاهدات يمثل حقيقة او يعبر عن موقف المجتمع وتتحمل وسائل الاعلام المهنية مسؤولية كبيرة في هذا المجال من خلال سرعة الوصول الى المعلومة الصحيحة وتقديمها بصورة واضحة ومهنية لأن غياب المصدر الموثوق يترك مساحة واسعة للشائعات والتفسيرات غير الدقيقة، كما ان المؤسسات الأمنية والاعلامية مطالبة يفهم طبيعة القضاء الرقمي وآليات تأثيره من دون تحويله الى مساحة للمنع أو التخويف فالهدف هو بناء وعي قادر على التعامل مع المعلومة بهدوء والتحقق منها قبل اتخاذ موقف تجاهها ان الامن الثقافي في المرحلة الراهنة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن المعرفي للمجتمع فكلما ارتفع مستوى الوعي الاعلامي أصبح المجتمع أكثر قدرة على مواجهة الشائعة وخطاب الكراهية ومحاولات الاستقطاب واكثر قدرة على الحفاظ على تماسكه في اوقات الازمات ولهذا فإن بناء الوعي الرقمي مسؤولية وطنية مشتركة تبدأ من الاسرة والمدرسة والجامعة وتمتد الى الاعلام والمؤسسات الثقافية والامنية ولا يمكن ان تنجح هذه المسؤولية الا من خلال تعاون حقيقي بين هذه الجهات فالوعي هو خط الدفاع الاول عن المجتمع والمعلومة الدقيقة هي اساس الثقة والاعلام المهني هو اداة التي تستطيع ان تحول هذه الثقة الى وعي مستقر ومسؤول

الجيل الحديث



اشواق البدري

هو من أكثر الاجيال اختلافاً في طريقة تفكيره وتعامله مع الحياة والمجتمع وهو الجيل الذي نشأ في عصر الانترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي فلم يعد العالم بالنسبه اليه محصوراً بالحدود الجغرافية او بالمعلومات التقليدية، بل أصبح فضاءً مفتوحاً تتداخل فيه الثقافات والأفكار والفرص. هذا الجيل لا ينظر الى مستقبله بالطريقة التي كانت تنظر بها الاجيال السابقة فهو يبحث عن الاستقلالية وعن العمل الذي يمنحه قيمة ومعنى ويريد ان تكون لديه مساحة للتعبير عن أفكاره واختيار طريقه بنفسه كما ان التكنولوجيا بالنسبة اليه ليست مجرد وسيلة للترفيه وانما أصبحت أداة للتعلم والعمل والتواصل وصناعة المشاريع والفرص. وفي المجتمع العراقي يمثل الجيل الحديث شريحة واسعة تمتلك طاقات وإمكانات كبيرة الا انها تواجه في الوقت نفسه تحديات حقيقية من بينها تطلعاتهم ويوفر لهم الفرص ومن المهم ان يبدأ بالتعليم ويمر بالتأهيل والعمل وينتهي بالتمكين الشباب من ان يكونوا شركاء في صناعة المستقبل. ان العراق اليوم امام فرصة مهمة فهذه الطاقات الشابة يمكن ان تتحول الى قوة اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة اذا ما تم احتضانها بالشكل الصحيح الجيل الحديث ليس جيلاً متمرداً على المجتمع كما يصفه البعض بل هو جيل يبحث عن مكانه ودوره وصوته في مجتمع سريع التغيير والمسؤولية الحقيقية تقع علينا جميعاً ان نفهمه ونثق به ونفتح امامه الطريق ليصنع مستقبله ويساهم في صناعة مستقبل العراق

مبادرات وتجارب مجتمعية

مرحلة جديدة مع الشباب: تمكين وبناء للثقة وقفز نحو التغيير



من التدريب إلى القيادة المجتمعية.. منظمة النجدة الشعبية تفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب العراقي في إطار جهودها الرامية إلى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في التنمية المجتمعية، اختتمت منظمة النجدة الشعبية (PAO) في مدينة أربيل الورشة التدريبية الأولى للشباب القادة الأقران، ضمن مشروع «تمكين الشباب العراقي»، الممول من المجلس الثقافي البريطاني «British Council» تحت عنوان

Capacity-Building Training for Peer Group Leaders — English Practice Club

وامتدت الورشة على مدار ثلاثة أيام، خلال الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول ٢٠٢٦، بهدف تطوير قدرات الشباب المشاركين، وتعزيز مهاراتهم، وإعدادهم لتولي أدوار قيادية في مجموعات الأقران، بما يسهم في تبادل المعرفة والخبرات، وتوفير بيئات تفاعلية تشجع على التعلم والتواصل والمشاركة الإيجابية

ولا تقتصر أهمية هذه المبادرة على الجانب التدريبي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى بناء الثقة لدى الشباب، وتنمية قدراتهم على المبادرة والتواصل والعمل الجماعي، وتهيئتهم ليكونوا عناصر فاعلة في نقل المعرفة وتبادل التجارب داخل مجتمعاتهم. فالشباب، بما يمتلكونه من طاقات وأفكار وإمكانات، يمثلون ركيزة أساسية في صناعة التغيير الإيجابي وتعزيز فرص التنمية المستدامة

وتعكس هذه الخطوة توجهًا نحو الانتقال من مفهوم التدريب التقليدي إلى بناء قيادات شبابية قادرة على التأثير والمشاركة وتحمل المسؤولية، من خلال إتاحة الفرص أمام الشباب لتطوير مهاراتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتوسيع آفاق مشاركتهم في المبادرات والأنشطة المجتمعية

إن الاستثمار في قدرات الشباب ليس مجرد استجابة لاحتياجات الحاضر، بل هو استثمار طويل الأمد في مستقبل أكثر مشاركة ووعيًا وقدرة على مواجهة التحديات. ومن هذا المنطلق، تمثل الورشة بداية مرحلة جديدة من العمل مع الشباب العراقي، تقوم على التمكين وبناء الثقة، وتؤمن بأن التغيير الحقيقي يبدأ عندما يمتلك الشباب الأدوات والمعرفة والفرص التي تساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مبادرات مؤثرة

فالشباب ليسوا مجرد مستفيدين من جهود التنمية، بل شركاء في صناعتها، وقادة في مسيرتها، ومحرك أساسي نحو مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة

مبادرات وتجارب مجتمعية

قصص العائدين من الهجرة غير النظامية.. تجارب إنسانية لتعزيز الوعي المجتمعي

من التجربة إلى التوعية.. منظمة تموز تفتح مساحة لسرد قصص العائدين وتعزيز الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الهجرة غير النظامية، نفذت منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، جلسة لسرد قصص وتجارب العائدين من الهجرة غير النظامية في محافظة بغداد، وذلك يوم الجمعة الموافق ٩ تشرين الأول ٢٠٢٦، ضمن مشروع «زيادة الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية في العراق — المرحلة الثانية »، (RADIM2) الممول من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية، وبالشراكة مع مؤسسة سيفار

وشهدت الجلسة مشاركة ٢٢ شخصًا، في مساحة حوارية هدفت إلى تسليط الضوء على التجارب الواقعية للعائدين، وإتاحة الفرصة أمامهم لمشاركة قصصهم والتحديات والصعوبات التي واجهوها خلال رحلات الهجرة، بما يسهم في نقل صورة أكثر وضوحًا عن المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد عند سلوك طرق الهجرة غير النظامية

وتكتسب هذه المبادرة أهميتها من اعتمادها على التجارب الإنسانية المباشرة بوصفها وسيلة للتوعية والتأثير المجتمعي؛ إذ تتيح قصص العائدين فرصة لفهم الأبعاد المختلفة للهجرة غير النظامية، وما قد يرتبط بها من تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية، فضلًا عن المخاطر التي قد تواجه المهاجرين خلال رحلتهم



مبادرات وتجارب مجتمعية

مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة .. مبادرة كهرمانة نحو مؤسسات أكثر شفافية



كهرمانة
منظمة كهرمانة لتمكين المرأة

من التوعية إلى الممارسة المؤسسية.. منظمة كهرمانة لتمكين المرأة تعزز ثقافة النزاهة والمسؤولية المهنية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز النزاهة وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، نفذت منظمة كهرمانة لتمكين المرأة تدريبًا تخصصيًا بعنوان «مكافحة الفساد والحد منه»، استهدف عددًا من موظفي أحد التشكيلات التابعة لسلطة الطيران المدني العراقي، بهدف رفع مستوى الوعي المؤسسي بأهمية مكافحة الفساد، وتعزيز المسؤولية المهنية في أداء الواجبات الوظيفية

وقدمت التدريب الدكتورة نور حسين كشكول، مستعرضةً مجموعة من المحاور المتعلقة بمكافحة الفساد والحد من مظاهره، وتعزيز كفاءة الموظفين، وتطوير الممارسات الوظيفية بما يدعم الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، ويسهم في ترسيخ بيئة عمل تقوم على النزاهة والانضباط والمسؤولية

وتبرز أهمية هذه المبادرة في كون مكافحة الفساد مسؤولية مؤسسية ومجتمعية مشتركة، لا تقتصر على الإجراءات الرقابية والقانونية، بل تتطلب أيضًا بناء الوعي، وتنمية القدرات، وتعزيز ثقافة الالتزام بالقواعد المهنية، بما يساعد على الحد من الممارسات التي تؤثر في كفاءة المؤسسات وثقة المواطنين بها

كما تمثل برامج التدريب والتوعية إحدى الأدوات المهمة لتطوير الأداء المؤسسي، من خلال تمكين الموظفين من فهم مسؤولياتهم المهنية، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع التحديات الوظيفية وفق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة

وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود منظمة كهرمانة لتمكين المرأة في مجال بناء القدرات وتطوير الكفاءات الوظيفية، ودعم نشر ثقافة النزاهة والحوكمة الرشيدة في المؤسسات العراقية، بما يعزز فرص المشاركة الفاعلة في تطوير العمل المؤسسي وترسيخ الممارسات القائمة على المسؤولية والشفافية

إن بناء مؤسسات أكثر نزاهة يبدأ من ترسيخ الوعي والمسؤولية في الممارسة اليومية، ويستمر من خلال الالتزام بالشفافية والمساءلة وتكافؤ الفرص؛ فمكافحة الفساد ليست إجراءً مؤقتًا، بل ثقافة مؤسسية تتطلب تعاون الجميع واستمرار العمل على تعزيزها

مبادرات وتجارب مجتمعية

بناء القدرات القيادية والتدريبية للمرأة في قطاع الأمن والدفاع

نحو تعزيز المشاركة في القيادة وصنع القرار

بمشاركة ٢٥ ضابطة وموظفة من مختلف تشكيلات وزارة الدفاع العراقية، نفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الوزارة، دورة تدريبية لبناء القدرات القيادية والتدريبية للمرأة، خلال الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الأول في بغداد

هدفت الدورة إلى إعداد مدربات مؤهلات قادرات على تصميم البرامج التدريبية وتنفيذها وتقييم أثرها، من خلال تطوير مهارات القيادة والتواصل واتخاذ القرار والعمل الجماعي، وتعزيز قدرات المشاركات على نقل المعرفة والخبرات داخل المؤسسة العسكرية

تأتي هذه المبادرة ضمن الجهود المشتركة لتعزيز مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار في قطاع الأمن والدفاع، بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، ويسهم في بناء قدرات مؤسسية مستدامة وتعزيز دور المرأة العراقية في بناء السلام

:rengthening Women÷s Leadership in Iraq÷s Security and Defence Sector

wenty-five female officers and staff members from across the Iraqi Ministry of efence took part in a training course delivered in Baghdad from 3 to 8 October the United Nations Development Programme (UNDP), in collaboration with the inistry.

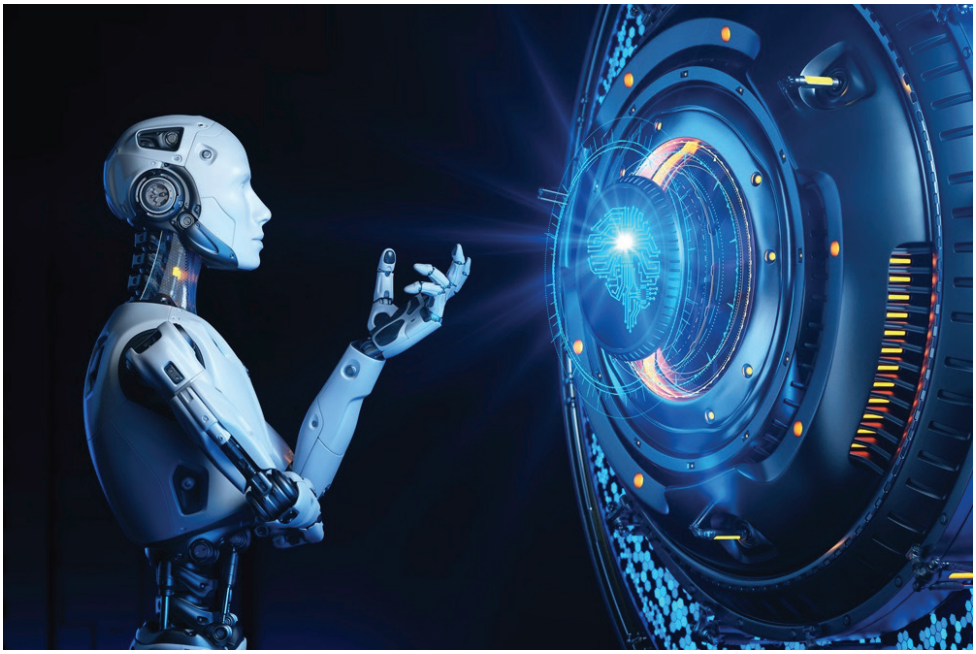
ne course strengthened participants÷ leadership and training skills, equipping em to design, deliver and evaluate training programmes. It also focused on ommunication, decision-making, teamwork and knowledge-sharing within the ilitary institution.

ne initiative forms part of joint efforts to expand women÷s participation in adership and decision-making in Iraq÷s security and defence sector, in line ith UN Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security, while pporting sustainable institutional capacity and women÷s contributions to eacebuilding



ركن المعرفة

الذكاء الاصطناعي ... فرص وتحديات



لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد مفهوم تقني يرتبط بالمختبرات العلمية أو الشركات المتخصصة، بل أصبح جزءًا متناميًا من تفاصيل الحياة اليومية، وأحد أبرز التحولات التي تعيد تشكيل العالم المعاصر. فمن التعليم والصحة إلى الاقتصاد والإدارة والإعلام، تتسع تطبيقاته بوتيرة متسارعة، لتفتح آفاقًا جديدة أمام الإنسان، وتطرح في الوقت نفسه تساؤلات جوهرية بشأن مستقبل العمل، وحماية الخصوصية، والعدالة، والمسؤولية الأخلاقية ن أهمية الذكاء الاصطناعي لا تكمن في قدرته على إنجاز المهام بسرعة أكبر فحسب، بل في الطريقة التي يمكن من خلالها توظيف هذه القدرة لتحسين حياة الأفراد، وتطوير المؤسسات، وتعزيز التنمية المستدامة. وهنا تبرز الحاجة إلى فهم متوازن لهذه التكنولوجيا، يقوم على استثمار فرصها، والوعي بمخاطرها، ووضع الإنسان في قلب التحول الرقمي

أولًا: فرص واعدة لبناء المستقبل

يوفر الذكاء الاصطناعي إمكانات واسعة لتطوير القطاعات الحيوية، إذ يمكن توظيفه في تحليل البيانات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، ودعم اتخاذ القرارات، وتحسين جودة الخدمات. ففي المجال التعليمي، يتيح فرصًا لتطوير أساليب التعلم وتقديم محتوى يتناسب مع احتياجات الطلبة، كما يساعد المعلمين على إعداد المواد التعليمية وتحديد جوانب الضعف التي تحتاج إلى معالجة

وفي القطاع الصحي، يمكن استخدامه لدعم تحليل الصور الطبية، والمساعدة في اكتشاف بعض المؤشرات المرضية، وتحسين إدارة المعلومات الصحية، مع بقاء القرار الطبي النهائي مسؤولية المختصين. أما في المجال الاقتصادي، فيسهم في تطوير الخدمات، وتحسين الإنتاجية، وفتح مجالات جديدة للابتكار وريادة الأعمال

ولا تقل أهمية هذه الفرص في عمل منظمات المجتمع المدني، التي تستطيع الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل الاحتياجات المجتمعية، وإعداد الدراسات والتقارير، وتطوير الحملات التوعوية، وترجمة المحتوى، وتحسين التواصل مع الفئات المستهدفة. كما يمكن أن تساعد هذه الأدوات المؤسسات الصغيرة والمبادرات المحلية على إنجاز بعض المهام بكفاءة أعلى، حتى عندما تكون الموارد البشرية والمالية محدودة

ثانيًا: تحديات تستدعي الوعي والمسؤولية

على الرغم من الفرص الكبيرة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، فإن استخدامه لا يخلو من تحديات قد تؤثر في الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. وتأتي حماية الخصوصية في مقدمة هذه التحديات، خصوصًا عندما تُجمع البيانات الشخصية أو تُعالج أو تُشارك دون معرفة أصحابها أو موافقتهم المناسبة

كما تثير مخرجات الذكاء الاصطناعي تساؤلات بشأن الدقة والمصداقية؛ فقد تنتج بعض الأنظمة معلومات غير صحيحة أو مضللة، أو تعكس تحيزات موجودة في البيانات التي دُرّبت عليها. ولهذا، فإن الاعتماد على هذه الأدوات دون التحقق من نتائجها قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة أو معلومات تفتقر إلى الدقة

ومن التحديات المهمة أيضًا التأثير المحتمل في سوق العمل، إذ يمكن للأتمتة أن تغيّر طبيعة عدد من الوظائف والمهارات المطلوبة، الأمر الذي يجعل التدريب المستمر والتعلم مدى الحياة ضرورة لمواكبة التحولات. ويضاف إلى ذلك التفاوت في فرص الوصول إلى التكنولوجيا، حيث قد تستفيد الفئات

الأكثر امتلاكًا للموارد والمهارات الرقمية بصورة أكبر، بينما تواجه الفئات الأقل وصولًا إلى الإنترنت والتعليم التقني خطر التهميش الرقمي

أما في المجال الإعلامي والمجتمعي، فإن سهولة إنتاج الصور والمقاطع والتسجيلات المصطنعة تفرض تحديات متزايدة أمام التحقق من المعلومات، ومواجهة التضليل، وحماية الثقة العامة

ثالثًا: الإنسان أولًا في عصر الذكاء الاصطناعي

إن التعامل المسؤول مع الذكاء الاصطناعي يتطلب تجاوز النظرة التي تحصره في كونه أداة تقنية، والنظر إليه بوصفه قضية ترتبط بالحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية. فالتقدم التكنولوجي لا يُقاس فقط بسرعة الأنظمة أو قدرتها على إنجاز المهام، وإنما بمدى إسهامه في تحسين حياة الإنسان، واحترام كرامته، وتوسيع فرصه، والحد من أوجه التفاوت

ومن هنا، تبرز أهمية وضع ضوابط واضحة لاستخدام هذه التكنولوجيا، وتعزيز حماية البيانات الشخصية، وتطوير التشريعات والسياسات التي تحدد المسؤوليات عند وقوع الضرر، إلى جانب دعم الشفافية والمساءلة والإشراف البشري، ولا سيما في القرارات التي تمس الحقوق الأساسية للأفراد

كما يمثل نشر الثقافة الرقمية مسؤولية مشتركة بين المؤسسات التعليمية والإعلامية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني. فكلما امتلك الأفراد القدرة على فهم أدوات الذكاء الاصطناعي، وتقييم نتائجها، والتمييز بين المعلومات الموثوقة والمضللة، ازدادت قدرتهم على الاستفادة من إمكاناتها وتجنب مخاطرها

رابعًا: دور المجتمع المدني في توجيه التحول الرقمي

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا فاعلًا في جعل الذكاء الاصطناعي أكثر شمولًا وانصافًا، من خلال تنظيم ورش التوعية والتدريب، وتعزيز المهارات الرقمية لدى الشباب والنساء والفئات الأكثر عرضة للتهميش، والمساهمة في نشر الوعي بالحقوق الرقمية وحماية الخصوصية

كما تستطيع هذه المنظمات مراقبة الأثر الاجتماعي للتقنيات الحديثة، والمشاركة في الحوارات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الرقمية، والدفاع عن حق الجميع في الوصول العادل إلى المعرفة والتكنولوجيا. ومن المهم كذلك أن تعتمد المؤسسات الأهلية سياسات داخلية واضحة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، تضمن سرية بيانات المستفيدين، وتتحقق من دقة المعلومات المنشورة، وتحافظ على المصداقية والاستقلالية المهنية

إن تبني التكنولوجيا لا يعني التخلي عن الخبرة البشرية أو إضعاف التواصل الإنساني، بل ينبغي أن يكون وسيلة لتعزيز قدرات العاملين وتوسيع أثر المبادرات، مع بقاء الحكم المهني والمسؤولية الإنسانية في صميم العمل المؤسسي

خاتمة: فرصة تحتاج إلى وعي

يقف العالم اليوم أمام مرحلة جديدة من التحول الرقمي، يتيح فيها الذكاء الاصطناعي فرصًا حقيقية للابتكار وتحسين الخدمات وتوسيع الوصول إلى المعرفة، لكنه يفرض في المقابل مسؤوليات تتعلق بالأخلاق والخصوصية والعدالة والمساءلة

إن التحدي الحقيقي لا يتمثل في قبول الذكاء الاصطناعي أو رفضه بصورة مطلقة، بل في كيفية استخدامه بوعي، وتوجيهه لخدمة الصالح العام، وضمان ألا تتحول فوائده إلى امتياز لفئة محدودة من المجتمع

فالتكنولوجيا، مهما بلغت قدراتها، تظل أداة يصنع الإنسان أثرها من خلال قراراته وقيمه وطريقة استخدامها. ومن هنا، فإن بناء مستقبل رقمي أكثر أمانًا وانصافًا يبدأ بالمعرفة، ويتعزز بالمسؤولية، ويتحقق عندما يصبح الابتكار وسيلة لخدمة الإنسان والتنمية المستدامة

رسالة ركن المعرفة

الذكاء الاصطناعي ليس بديلًا عن العقل البشري، بل أداة يمكن أن توسّع إمكاناته؛ وتبقى المعرفة الواعية، والأخلاق، والمسؤولية، الضمان الحقيقي لتوظيفه في خدمة الإنسان والمجتمع

ركن المعرفة

الشخصية المعنوية للمنظمات غير الحكومية .. الحقوق والمسؤوليات



الشخصية القانونية أساس الاستقلال والعمل المؤسسي

تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتقديم المبادرات والخدمات المجتمعية. ولكي تتمكن هذه المنظمات من ممارسة أنشطتها بصورة قانونية ومنظمة، لا بد من اكتسابها الشخصية المعنوية التي تمنحها كيانًا قانونيًا مستقلًا عن الأشخاص المؤسسين والأعضاء

ما المقصود بالشخصية المعنوية؟

الشخصية المعنوية هي الصفة القانونية التي تجعل المنظمة كيانًا مستقلًا ومعترفًا به أمام القانون، بحيث تستطيع ممارسة الحقوق وتحمل الالتزامات باسمها، وفقًا للتشريعات النافذة ونظامها الداخلي

وفي العراق، عرّف قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 المنظمة غير الحكومية بأنها مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية التي سُجّلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقًا لأحكام القانون، وتسعى إلى تحقيق أغراض غير ربحية. كما نصت المادة (8) على اكتساب المنظمة الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة التسجيل

ما الحقوق التي تتمتع بها المنظمة؟

يمنح الاعتراف القانوني المنظمة القدرة على ممارسة أنشطتها ضمن أهدافها واختصاصاتها، ومن أبرز صور ذلك

* الاستقلال المؤسسي: ممارسة أنشطتها وفق نظامها الداخلي وفي إطار القانون
* إبرام الاتفاقيات والعقود: الدخول في علاقات تعاون وشراكات تخدم أهدافها وفق الصلاحيات والاجراءات المعتمدة
* امتلاك الأموال وإدارتها: التعامل مع مواردها وموجوداتها وفق القانون والضوابط المالية ذات الصلة

* قبول المنح والتبرعات: الاستفادة من مصادر التمويل المسموح بها قانوناً وتوجهها الى الأغراض التي أُنشئت المنظمة من أجلها
* التمثيل القانوني: التعامل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية من خلال ممثليها المخولين أصوليا
* تمارس هذه الحقوق ضمن الحدود التي يرسمها القانون. ولا تعني الشخصية المعنوية إعفاء المنظمة من الرقابة أو الالتزامات القانونية

ما المسؤوليات المترتبة على المنظمة؟

إن اكتساب الشخصية المعنوية لا يقتصر على الحقوق، بل يرتبط بمجموعة من المسؤوليات التي تضمن النزاهة والشفافية وحسن الإدارة، ومن أهمها

* الالتزام بالقانون والنظام الداخلي: يجب ان تتوافق أهداف المنظمة وانشطتها مع التشريعات العراقية النافذة وان تعمل ضمن الصلاحيات المقررة لها
* الادارة المالية السليمة: ينبغي توثيق الايرادات والمصروفات وحفظ السجلات المالية واستخدام الاموال في تحقيق أهداف المنظمة والوفاء بمتطلبات التقارير والتدقيق بحسب الاحكام النافذة
* تجنب تضارب المصالح: يوجب القانون على اعضاء المنظمة ومنتسبيها الافصاح عن تضارب المصالح الفعلي او المحتمل والامتناع عن المشاركة في القرارات التي تحقق لهم مصالح شخصية وفقا للضوابط القانونية
* حماية موارد المنظمة: لا يجوز استغلال اموال المنظمة أو انشطتها لتحقيق منافع شخصية او توزيع الاموال على الاعضاء بالمخالفة لأحكام القانون
* تعزيز الشفافية والمساءلة: تقتضي الادارة الرشيدة توثيق القرارات وتنظيم محاضر الاجتماع وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والتعاون مع الجهات المختصة

هل تعني الشخصية المعنوية أن أعضاء المنظمة غير مسؤولين؟

من المهم التمييز بين المنظمة بوصفها كيانًا قانونيًا مستقلًا وبين الأشخاص الذين يديرونها أو يمثلونها. فالشخصية المعنوية تعني استقلال المنظمة عن أعضائها، لكنها لا تمنح أي شخص حصانة من المسؤولية عن أفعاله أو مخالفاته

وتتحدد المسؤولية بحسب طبيعة التصرف، وصفة الشخص، والصلاحيات الممنوحة له، والأحكام القانونية المنطبقة على الواقعة. لذلك، فإن توثيق القرارات والالتزام بالإجراءات القانونية والمالية يمثلان عنصرين أساسيين لحماية المنظمة والقائمين عليها

المعرفة القانونية.. حماية للعمل المدني

إن قوة منظمات المجتمع المدني لا تُقاس فقط بعدد أنشطتها أو حجم مشاريعها، بل بقدرتها على العمل وفق أسس قانونية ومؤسسية واضحة. فكلما ازدادت معرفة إدارات المنظمات بحقوقها والتزاماتها، أصبحت أكثر قدرة على حماية مواردها، وتعزيز ثقة المجتمع بها، وتحقيق أهدافها التنموية والإنسانية

رسالة ركن المعرفة: الشخصية المعنوية ليست مجرد شهادة تسجيل، بل إطار قانوني للعمل المؤسسي المسؤول، يجمع بين الاستقلال والحقوق والالتزام بالقانون

ركن المعرفة

اكتوبر الوردي ... أكثر من مجرد لون



رسالة أمل ووعي ينقذ الحياة ومسؤولية مجتمعية اتجاه صحة المرأة

في كل عام، يأتي شهر أكتوبر ليحمل معه رسالة إنسانية تتجاوز حدود اللون الوردي، ليذكّر العالم بأهمية التوعية بسرطان الثدي، وضرورة الاهتمام بصحة المرأة، وتعزيز ثقافة الكشف المبكر بوصفها خطوة أساسية نحو الوقاية وتحسين فرص العلاج

إن أكتوبر الوردي ليس مجرد حملة توعوية، بل هو دعوة للحياة، وصوت للأمل، ورسالة تضامن مع كل امرأة تخوض رحلة العلاج، ومع كل أسرة تقف إلى جانب من تحب في مواجهة المرض

الوعي بداية الطريق

يُعد سرطان الثدي من أكثر أنواع السرطان شيوعًا بين النساء، إلا أن اكتشافه في مراحل مبكرة يساهم في تحسين فرص العلاج والشفاء. ومن هنا تبرز أهمية نشر المعلومات الصحيحة، وتشجيع النساء على الاهتمام بصحتهن، ومراجعة المؤسسات الصحية عند ملاحظة أي تغير غير طبيعي في الثدي

ولا يعني الوعي إثارة الخوف أو القلق، بل يعني امتلاك المعرفة التي تساعد على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب. فالتغيرات التي تطرأ على الثدي لا تعني بالضرورة الإصابة بالسرطان، لكنها تستدعي التقييم الطبي، كما أن الفحوصات المناسبة تختلف بحسب العمر وعوامل الخطورة والتوصيات الطبية الكشف المبكر... خطوة تصنع الفرق إن تخصيص الوقت للاهتمام بالصحة ليس رفاهية، بل ضرورة فالتوعية بأعراض سرطان الثدي، والاستشارة الطبية عند ظهور علامات غير معتادة، والالتزام بالفحوصات الدورية المناسبة، جميعها خطوات تعزز فرص اكتشاف المرض مبكرًا

وتبقى مسؤولية التوعية مشتركة بين المؤسسات الصحية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأسرة، من خلال تقديم المعلومات الموثوقة، ومحاربة الخرافات، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية، ولا سيما للنساء في المناطق الأقل حصولًا على الرعاية الطبية

الدعم النفسي... قوة في مواجهة المرض

خلف كل حالة إصابة قصة إنسانية تستحق التفهم والاحترام. فالمرأة التي تواجه سرطان الثدي تحتاج إلى العلاج الطبي، كما تحتاج إلى الدعم النفسي والاجتماعي، وإلى بيئة تمنحها الأمان والأمل وتحفظ كرامتها

إن الوقوف إلى جانب المصابات، والاستماع إليهن دون أحكام، ومساندتهن خلال رحلة العلاج، مسؤولية أخلاقية وإنسانية. كما أن الحديث الواعي عن المرض يسهم في تقليل الوصمة الاجتماعية، ويشجع النساء على طلب المساعدة دون خوف أو خجل

مجتمع واعٍ... ونساء أكثر صحة

إن بناء مجتمع صحي يبدأ من ترسيخ ثقافة الوقاية والتوعية، وتمكين المرأة من الحصول على المعلومات والخدمات الصحية، وإطلاق المبادرات التي تصل إلى المدارس والجامعات ومراكز الشباب والتجمعات المجتمعية

ومن هنا، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا مهمًا في تنظيم الندوات والحملات التوعوية، والتعاون مع المختصين والمؤسسات الصحية، ونشر الرسائل العلمية المبسطة التي تساعد النساء على اتخاذ خطوات عملية للاهتمام بصحتهن

الوردي... لون الأمل والتضامن

في أكتوبر الوردي، لا يكفي أن نرتدي اللون الوردي أو ننشر شعارًا توعويًا؛ بل ينبغي أن نحوّل هذا الشعار إلى سلوك ومبادرات ومواقف حقيقية. أن نشجع امرأة على إجراء الفحص المناسب، وأن نساند مريضة في رحلة علاجها، وأن ننشر معلومة صحيحة بدلًا من إشاعة، وأن نكسر حاجز الصمت والخوف أكتوبر الوردي أكثر من مجرد لون؛ إنه رسالة حياة، وثقافة وعي، وعهد بالتضامن مع كل امرأة

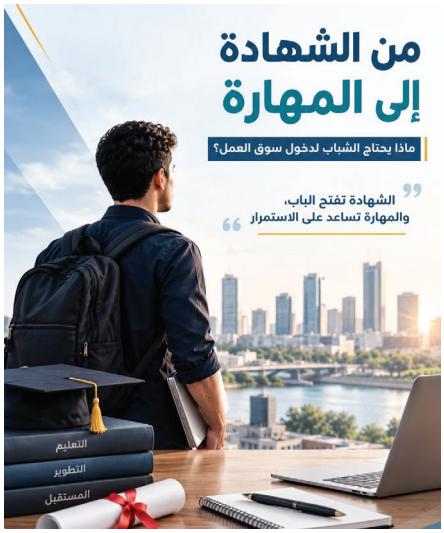
فلنجعل من هذا الشهر نقطة انطلاق نحو مجتمع أكثر وعيًا، وبيئة أكثر دعمًا، ومستقبل تكون فيه صحة المرأة أولوية لا تقتصر على شهر واحد، بل تستمر طوال العام

لأن حياة كل امرأة تستحق الاهتمام، ولأن الوعي قد يصنع الفرق، ولأن الأمل يبدأ بخطوة

ركن المعرفة

الشهادة تفتح الباب .. والمهارة تساعد الى الاستمرار

ماذا يحتاج الشباب لدخول سوق العمل؟



لم تعد الشهادة الدراسية وحدها كافية لضمان الحصول على فرصة عمل، كما لم يعد سوق العمل يعتمد على المؤهلات الأكاديمية فقط، بل أصبح يبحث عن أشخاص يمتلكون المعرفة والمهارة والقدرة على التعلم والتكيف مع متغيرات الحياة المهنية

ويقف كثير من الشباب بعد التخرج أما م تساؤل مهم: لماذا يصعب الحصول على فرصة عمل رغم سنوات الدراسة؟ قد لا تكمن الإجابة في نقص الشهادات، بل في الفجوة بين ما يتعلمه الطالب داخل المؤسسات التعليمية وما يحتاجه في بيئة العمل الفعلية

من المعرفة إلى التطبيق

تُعد المهارات العملية من أهم متطلبات سوق العمل؛ فالمعرفة النظرية تكتسب قيمتها الحقيقية عندما يستطيع الفرد تطبيقها في مواقف واقعية. ومن هنا تبرز أهمية التدريب الميداني، والمشاركة في المبادرات التطوعية، والتدريب الصيفي، والعمل على مشاريع تطبيقية تساعد الشباب على اكتساب الخبرة وبناء الثقة بالنفس

مهارات تصنع الفرق

إلى جانب التخصص الأكاديمي، يحتاج الشباب إلى مجموعة من المهارات التي تعزز فرصهم المهنية، من أبرزها

* المهارات الرقمية: استخدا م الحاسوب والبرامج المهنية وأدوات الذكاء الاصطناعي بصورة واعية ومسؤولية
* التواصل والعمل الجماعي: القدرة على التعبير عن الافكار بوضوح والاستماع للآخرين والتعاون ضمن الفريق
* التفكير النقدي وحل المشكلات: تحليل التحديات والبحث عن حلول عملية بدلاً من الاكتفاء بتحديد المشكلة
*ادارة الوقت والانضباط: الالتزا م بالمواعيد وتنظيم الاولويات وتحمل المسؤولية
* التعلم المستمر: تطوير القدرات واكتساب معارف جديدة لمواكبة التغيرات المتسارعة في المهن والوظائف

الخبرة تبدأ بالمبادرة

من الأخطاء الشائعة اعتقاد بعض الخريجين أن اكتساب الخبرة لا يبدأ إلا بعد الحصول على وظيفة. فالمشاركة في الأنشطة المجتمعية، والتطوع، والدورات التدريبية، والمشاريع الصغيرة، يمكن أن تمنح الشباب فرصًا لتطوير مهاراتهم وإثبات قدراتهم. كما تساعدهم هذه التجارب على بناء شبكة من العلاقات المهنية والتعرف على طبيعة بيئات العمل المختلفة ولا يقل إعداد السيرة الذاتية أهمية عن امتلاك المهارات؛ إذ ينبغي أن تعرض المؤهلات والخبرات والقدرات بصورة واضحة وصادقة، مع الاستعداد الجيد للمقابلات الوظيفية والقدرة على توضيح ما يمكن أن يقدمه المتقد م لجهةالعمل

مسؤولية مشتركة

إن إعداد الشباب لسوق العمل ليس مسؤولية الفرد وحده، بل هو مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية بالتدريب والتشغيل. فكلما اتسعت فرص التدريب والتوجيه المهني وربط التعليم باحتياجات السوق، ازدادت قدرة الشباب على الانتقال من مقاعد الدراسة إلى الحياة المهنية وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا مهمًا من خلال تنظيم الورش التدريبية، وتوفير فرص التطوع والتدريب، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وربط الشباب بالخبراء وأصحاب المهن الشهادة تفتح الباب، والمهارة تساعد على الاستمرار إن الانتقال من الشهادة إلى المهارة لا يعني التقليل من قيمة التعليم الأكاديمي، بل التأكيد على أن التعليم والتطبيق يكمل أحدهما الآخر. فالشباب الذين يستثمرون في تطوير قدراتهم، ويكتسبون الخبرة، ويتعلمون باستمرار، يكونون أكثر استعدادًا للتعامل مع متطلبات العمل المتغيرة ويبقى السؤال الذي ينبغي لكل شاب أن يطرحه على نفسه: ما المهارة التي أستطيع تطويرها اليو م لتزيد فرصي غدًا؟

فالمستقبل المهني لا يبدأ دائمًا بالحصول على الوظيفة الأولى، بل قد يبدأ بخطوة صغيرة نحو التعلم والمبادرة وصناعة الفرص

مؤسسة صرح العطاء
للتنمية المستدامة

معاً نحو مجتمع أكثر عدالة
وشمولاً واستدامة



المجتمع المدني قوة فاعلة
لبناء مستقبل أفضل

للتواصل معنا

07769919919
الهاتف

العراق – ديالى
قضاء جلولاء
العنوان

لإرسال المشاركات
من المنظمات والكتاب والشطاء
عبر الواتساب فقط
07719487412

آخر موعد لإستقبال المشاركات

أهداف المجلة

تستقبل المجلة مساهمات المنظمات والكتاب والناشطين في مجالات المجتمع المدني والتنمية المستدامة

تابعونا

معاً نصنع التغيير